

قَوَاطِحُ الْأَدَلِيَّةِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تَأَلَّفَ
الإمامُ أَبِي الْمُظَفَّرِ
مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ السَّمْعَانِيِّ الشَّافِعِيِّ
(٤٢٦ - ٤٨٩)

تَحْقِيقُ
الدكتورِ عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ عِثْمَانَ الْحَاكِمِيِّ
الاستاذِ المِشَارِكِ بِكُلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ
جَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى

الجزءُ الرَّابِعُ

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
حقوق الطبع محفوظة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المَقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وسيد المرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد :

فإن كتاب «قواطع الأدلة في أصول الفقه» للإمام أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المعروف بابن السمعاني من أحسن كتب أصول الفقه وأجمعها ، وأجلها وأنفعها بشهادة فحول هذا العلم ، ومع ذلك لم يحظ في عصرنا الحاضر بال العناية التي يستحقها من حيث تحقيقه وإخراجه ونشره ليستفيد منه أهل العلم بعامة ، والدارسون لعلمى الفقه والأصول بخاصة .

وقد قام الدكتور محمد حسن هيتو بكتابة بحث موجز عنه في مجلة معهد المخطوطات العربية الصادرة بالكويت في عددها الأول لعام ١٤٠٢ هـ .

ووعد بإخراج الكتاب في عشرة أقسام . ومنذ ذلك الزمن إلى اليوم - وقد مضى قرابة ستة عشر عاماً- وأهل العلم يترقبون صدوره ، ولكنه لم يصدر كاملاً .

وفى أثناء هذه المدة قام الشيخ الدكتور عبدالله بن حافظ الحكيم بتحقيق القسم الأول من الكتاب ، من أوله إلى نهاية ما قبل القياس وقدمه رسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية وتمت مناقشتها عام ١٤٠٨ هـ .

ولكنه أيضاً لظروف خاصة ، لم يطبع ما حققه ، ولم ينشره ، ولم يُكْمَلْ ما تبقى من الكتاب تحقيقاً .

ولأهمية الكتاب ورغبة الكثير من أهل العلم - حسبما أعرف - في إخراج ونشره عقدت العزم على تحقيق القسم المتبقى منه ، وهو من بداية مباحث القياس إلى نهاية الكتاب ، وتم الإتفاق مع فضيلة الأخ الدكتور عبدالله بن حافظ على أن يبدأ هو في مراجعة القسم الذى حققه وإعداده للطبع؛ ليخرج الكتاب كاملاً ، وبدأت العمل فى التحقيق ، وبدأ هو العمل فى إعداد ما عنده للطبع .

وها أنا ذا أقدم القسم الثانى من الكتاب من أول القياس إلى آخر الكتاب ، فى جزئين هما الرابع والخامس كما أن فضيلة الدكتور عبدالله قد انتهى من إعداد القسم الأول المكون من ثلاثة أجزاء هى الأول والثانى والثالث .

هذا وقد اكتفيت بما قام به أخى الدكتور عبدالله من دراسة للمؤلف والكتاب حيث كانت دراسته وافية كافية ، حتى فيما يتعلق بالقسم الذى قمت بتحقيقه ، فإن كل ما ذكره المحقق عن الكتاب ومؤلفه ينطبق عليه تماماً ، وقد ذكر أمثلة وشواهد منه على ما توصل إليه ، فلم أر حاجة إلى تكرار الحديث عن ذلك .

ولكنى سأذكر فيما يلى خطتى ومنهجى وعملى فى تحقيق القسم الذى قمت بتحقيقه .

لقد بذلت الجهد والطاقة فى خدمة هذا الكتاب من خلال تحقيق

القسم الذى قمت بتحقيقه، معتمداً على ثلاث نسخ خطية مصورة، هى ذاتها النسخ التى اعتمد عليها محقق القسم الأول، وهى نسخة مكتبة فيض الله بتركيا ، ونسخة مكتبة الجامعة الأمريكية فى بيروت، ونسخة المكتبة السعيدية فى تونك بالهند، وقد استعملت الرمز نفسه الذى استعمله لنسختى الجامعة الأمريكية والمكتبة السعيدية حيث رمز للأولى بـ «ج» وللثانية بـ «س» لكنى غيرت الرمز إلى نسخة فيض الله ، فجعلته «ف» بدلاً من «الأصل» لأننى سرت على طريقة النص المختار فى حين سار هو على اعتماد تلك النسخة أصلاً ، كما ذكر ذلك فى مقدمته .

وقد سلكت فى عملى المسلك الآتى :

١- قمت بنسخ القسم الذى عزمت على تحقيقه من النسخة (ف) لأنها هى التى كانت بين يدى أولاً .

٢- أجريت مقابلة ومقارنة بين مانسخته وبين النسخ الثلاث (ف) التى نقلت منها و(ج) و(س) .

٣- أثبت النص بعد المقابلة على طريقة النص المختار، ولم اتخذ شيئاً من النسخ الثلاث أصلاً ، وذلك لأن لكل نسخة من النسخ الثلاث مايميزها ، ولم تنفرد واحدة منها بشئ يستدعى جعلها أصلاً دون غيرها، خاصة فى القسم الذى قمت بتحقيقه .

ثم إن هذه الطريقة -أعنى طريقة النص المختار- هى الطريقة المفضلة فى نظرى .

٤- وحيث أنى سرت على طريقة النص المختار ، فقد كنت عند اختلاف النسخ أثبت منها فى الصلب ما يغلب على الظن صحته ، وموافقته

لسياق كلام المصنف ، وإذا كان كلمتين فأكثر وضعته بين قوسين (. . .) وأضع ماعده في الهامش مع الإشارة إلى النسخة أو النسخ التي ورد فيها .

وإذا كان الاختلاف نقصاً في بعض النسخ وضعت الزيادة التي في النسخة أو النسختين الأخيرين بين قوسين (. . .) وأشارت في الحاشية إلى النسخة أو النسختين اللتين حصل فيهما السقط . وإذا كان الاختلاف زيادة مخلة بمعنى الكلام ، أو غير موافقة لسياقه وضعت رقماً في الصلب بإزاء الكلمة التي تقع قبل تلك الزيادة وبَيَّنْتُ في الحاشية أن هنا زيادة كذا في نسخة كذا .

٥- إذا حصل السقط في جميع النسخ ، وذلك في المواضع التي يكون الكلام فيها منقولاً من بعض المصادر ، أو محكياً عن أحد من العلماء السابقين ، ووجدته في ذلك المصدر أو منقولاً في كتب أخرى كاملاً عن ذلك العالم ، وكذل في المواضع التي تحتاج إلى زيادة كلمة أو حرف ، ففي هذه الحالة أثبت ماسقط من مصدره أو أثبت الكلمة أو الحرف من عندي في الصلب ، وأضع ما أثبتته بين معكوفين [. . .] وأشير في الهامش إلى المصدر الذي أخذ منه . أو إلى أنه من عندي .

علماً أنني لم أزد من عندي شيئاً إلا في الحالات النادرة جداً وعند الضرورة . وكذا لم أستبدل كلمة بكلمة إلا عند التيقن بأن الذي لم أثبتته كان خطأً ، وهذا جد نادر . وإذا اشتبهت في جملة أو كلمة أو حرف أبقيته مثبتاً في الصلب

وأشرت في الحاشية إلى أنه كذلك في النسخ المتوافرة ، ولعل الصحيح كذا .

٦- وضعت عناوين للمسائل والفصول التي لم يعنون لها المصنف واجتهدت أن يكون لفظها من كلامه هو ، ووضعتها بين معكوفين [...] .

٧- وَقَعْتُ في الكتاب استعمالات مخالفة للقواعد اللغوية وهي قليلة مثل حذف الفاء من جواب «أما» .
فأضفت الفاء ، وأشرت إلى ذلك في الحاشية .

٨- كثيراً ما ينقل المصنف نقولاً عن غيره، ولكنها تارة تكون بحروفها بدون تصرف ، وتارة أخرى تكون ببعض التصرف وثالثة تكون بالمعنى .

فما كان بالحروف وضعته بين علامتي تنصيص «...» وكذلك استعملت علامتي التنصيص لنصوص الأحاديث النبوية والآثار عن الصحابة والتابعين، وكل قول مَحْكِي بحروفه . وما كان بنوع تصرف أو بالمعنى تركته بدون علامة تنصيص ووضعت في آخره رقماً ليبدل على انتهاء الكلام ، وأشرت إلى مرجعه في الحاشية .

٩- أثبتُ نص الكتاب كله على الرسم الإملائي المعروف في عصرنا واجتهدت في وضع علامات الترقيم المتعارفه من الفواصل بين الجمل، والنقطتين بعد «قال» ونحوها ، وعلامة الاستفهام ... الخ .

١٠- وثَّقْتُ ما ذكره المصنف من المذاهب والأقوال والقضايا العلمية والقواعد الأصولية ، والفروع الفقهية ، والنصوص المحكية ، وذلك بالإحالة إلى مصادرها ومراجعتها قدر الإمكان .

- ١١- عزوت الآيات إلى مواضعها من السور .
- ١٢- حَرَّجَت الأحاديث والآثار الواردة قدر الإمكان ، وراعت الإيجاز فما كان في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت فيه بمجرد العزو حتى لو ذكرت معهما غيرهما فأكتفى بالعزو إليه كذلك .
- وما كان في غيرهما حاولت - مع العزو إلى أصله- الإحالة أيضاً إلى بعض المراجع التي عنيت بتخريج الأحاديث والآثار مثل التلخيص الحبير ونصب الراية ونحوهما .
- وأحياناً اكتفى بتلك المراجع عن الأصول .
- ١٣- عَرَّفْتُ بالأعلام تعريفاً موجزاً مع الإحالة إلى بعض مصادر تراجمهم .
- ١٤- شرحت الكلمات الغربية بإيجاز ، وهي قليلة في الكتاب .
- ١٥- بَيَّنْتُ قائلِي الشواهد الشعرية والأمثال العربية وهي قليلة ، وأحلت على مراجعها .
- ١٦- بَيَّنْتُ مواضع إحالات المصنف من الكتاب إن كانت متقدمة أو متأخرة ، وذلك بذكر أرقام صفحاتها في المطبوع . وكذلك فعلت عند الحاجة إلى تفصيل أو توضيح ذكره المصنف في موضع ولم يذكره في موضع آخر .
- ١٧- وضعت في آخر الكتاب فهرس شاملة وهي :
- ١- فهرس للآيات القرآنية .
 - ٢- فهرس للأحاديث النبوية .
 - ٣- فهرس للآثار عن الصحابة والتابعين .
 - ٤- فهرس للآبيات الشعرية .

- ٥- فهرس للأمثال .
 - ٦- فهرس للأعلام .
 - ٧- فهرس للفرق والطوائف والجماعات ...
 - ٨- فهرس للأماكن والبلدان .
 - ٩- فهرس للكتب الواردة فى نص الكتاب المحقق .
 - ١٠- فهرس للمصادر والمراجع .
 - ١١- فهرس للموضوعات .
- والله الموفق والهادى إلى سواء الصراط .

النص المحقق

—

—